

الحديث الخامس

عَنْ عَائِشَةَ

رَسُولُ اللَّهِ

قَالَتْ : قَالَ

(((1)))

: (((2)))

" (3) "

- -

وألفاظ الحديث مختلفة ، ومعناها متقارب ، وفي بعض ألفاظه : ((مَنْ أَحَدَثَ فِي دِينِنَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ)) .

وهذا الحديث أصلٌ عظيم من أصول الإسلام ، وهو كالميزان للأعمال⁽⁴⁾ في ظاهرها كما أن حديث : ((الأعمال بالنيّات)) ميزان للأعمال في

¹ () لم ترد في (ص) .

² () صحيح البخاري 3/241 (2697) ، وصحيح مسلم 5/132 (1718) (17) و (18) .

وأخرجه : أحمد 6/73 و 146 و 240 و 256 و 270 ، وأبو داود (4606) ، وابن ماجه (14) ، وابن أبي عاصم في " السنة " (52) و (53) ، وأبو يعلى (4594) ، وابن حبان (26) و (27) ، والدارقطني 4/224 و 225 و 227 ، وأبو نعيم في " الحلية " 3/173 ، والقضاعي في " مسند الشهاب " (359) و (360) و (361) ، والبيهقي 1/119 ، والبغوي في " شرح السنة " (103) من طريق القاسم بن محمد ، عن عائشة ، به .

³ () في (ص) : ((رواية)) .

⁴ () في (ص) : ((للإسلام وللأعمال)) .

باطنِها ، فكما أنَّ⁽¹⁾ كل عمل لا يُراد به وجهُ الله تعالى ، فليس لعامله فيه ثواب ، فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله ، فهو مردودٌ على عامله⁽²⁾ ، وكلُّ مَنْ أحدثَ في الدِّين ما لم يأذن به الله ورسوله ، فليس مِنَ الدين في شيء .

وسياتي حديثُ العرياض بن سارية ، عن النبيِّ ﷺ : (())⁽³⁾ .
 (())⁽⁴⁾ .
 (())⁽⁵⁾ .
 (())⁽⁶⁾ .
 (())⁽⁷⁾ .
 وشَرُّ الأمور محدثاتها))⁽⁷⁾ .

1 () من قوله : ((كما أن حديث ...)) إلى هنا سقط من (ص) .
 2 () عبارة : ((على عامله)) سقطت من (ص) .
 3 () سقطت من (ص) .
 4 () ((من بعدي)) سقطت من (ص) .
 5 () عبارة : ((بدعة وكل بدعة)) سقطت من (ص) .
 6 () سياتي عند الحديث الثامن .
 7 () أخرجه : أحمد 3/310 و 319 و 371 ، والدارمي (212) ، ومسلم 3/11 (867)
 (43) و (44) و (45) ، وأبو داود (2954) ، وابن ماجه (45) ، والنسائي 3/58 و 188 وفي " الكبرى " ، له (1786) و (5892) ، وأبو يعلى (2111) ، وابن الجارود (297) و (298) ، وابن خزيمة (1785) ، وأبو عوانة كما في " إتحاف المهرة " 3/328
 (3131) و (3/329) (3132) ، وابن حبان (10) ، وأبو 196

وسنؤخر الكلام على المحدثات إلى ذكر حديث
العرباض المشار إليه، وتتكلم هاهنا على الأعمال
التي ليس عليها أمر الشارع وردها.
فهذا الحديث يدل بمنطوقه على أن كلَّ عملٍ
ليس عليه أمر الشارع ، فهو مردود ، ويدل
بمفهومه على أن كلَّ عملٍ عليه أمره ، فهو غير
مردود ، والمراد بأمره هاهنا : ديئته وشرعُه ،
كالمراد بقوله في الرواية الأخرى : ((مَنْ أَحْدَثَ
فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ ⁽¹⁾)) .
فالمعنى إذاً ⁽²⁾ : أَنْ مَنْ كَانَ عَمَلُهُ خَارِجًا
عَنِ الشَّرْعِ لَيْسَ ⁽³⁾ مُتَقِيدًا بِالشَّرْعِ ، فَهُوَ مُرَدُّودٌ .
وقوله : ((لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرِنَا)) إشارةٌ إِلَى أَنَّ
أَعْمَالَ الْعَامِلِينَ كُلِّهِمْ يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ تَحْتَ أَحْكَامِ
الشَّرِيعَةِ ، وَتَكُونَ أَحْكَامَ ⁽⁴⁾ الشَّرِيعَةِ حَاكِمَةً عَلَيْهَا
بِأَمْرِهَا وَنَهْيِهَا ، فَمَنْ كَانَ عَمَلُهُ جَارِيًا تَحْتَ أَحْكَامِ
الشَّرْعِ ، مُوَافِقًا لَهَا ، فَهُوَ مُقْبُولٌ ، وَمَنْ كَانَ
خَارِجًا عَنِ ذَلِكَ ، فَهُوَ مُرَدُّودٌ .
وَالْأَعْمَالُ قِسْمَانِ : عِبَادَاتٍ ، وَمَعَامَلَاتٍ .
فَأَمَّا الْعِبَادَاتُ ، فَمَا كَانَ مِنْهَا خَارِجًا عَنِ
حُكْمِ ⁽⁵⁾ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِالْكَلِيَّةِ ، فَهُوَ مُرَدُّودٌ عَلَى
عَامِلِهِ ، وَعَامِلُهُ يَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِهِ : ﷻ ﷻ ﷻ ﷻ

نعيم في " الحلية " 3/189 ، والبيهقي 206-3/207 و
3/213 و214 من طريق جعفر بن محمد ، عن أبيه ،
عن جابر بن عبد الله ، به .

¹ () ((فهو رد)) سقطت من (ج) .

² () في (ص) : ((فالمراد)) .

³ () سقطت من (ص) .

⁴ () ((وتكون أحكام)) سقطت من (ص) .

⁵ () في (ص) : ((أمر)) .

(1) ...

(2) ...

(3) ...

(4) ...

(5) ...

1 () الشورى : 21 .
2 () أخرجه : البخاري 8/178 (6704) ، وأبو داود (3300) ، وابن ماجه (2136) ، وابن الجارود (938) ، وابن حبان (4385) ، والدارقطني 4/161 ، والبيهقي 10/75 ، والبيهقي (2443) من حديث ابن عباس .
3 () أخرجه : الطحاوي في " شرح المشكل " (3971) ، (تحفة الأخيار) ، والطبراني في " الكبير " (11871) ، والخطيب في " الأسماء المبهمة " : 274 من حديث ابن عباس ، وسنده قويٌّ .
4 () في (ص) : « إعظاماً لخطبته » .
5 () في (ص) : « والقيام » .

... (1) ...
 ...
 ... (2) ...
 ... (3) ...
 ... : ...
 ...
 ... (4) ...

¹ () في (ص) : « في غيره من المواطنين » .
² () انظر : المحلي 2/45 .
³ () انظر : المحلي 4/16 .
⁴ () سقطت من (ص) .

...
...
...
... : ...
...
...
... : ... : ...
... : ...
... : ...
... (1) ...
...
...
...
...
... .

¹ () أخرجه : أبو نعيم في " الحلية " 9/9 .
200

...
 ...
 ... (1) ...
 ... : ...
 ...
 ... (2) ... : ...
 ...
 ... (3) ...
 ... : ...
 ...
 ...
 ... (4) ... : ...
 ... : ...
 ... : ...)) : ...
 ...

1 () عبارة : « من المحرمات » سقطت من (ص) .

2 () النساء : 43 .

3 () في (ج) : « وإن » .

4 () سقطت من (ص) .

...
 ...
 ...
 ... (1) ...
 ...
 ... : ...
 ...
 ... (2) ...
 ...
 ... (3) ...

¹ () في (ص) : « أجنبية » .
² () أخرجه : عبد الرزاق (10704) و (10705) ، وأبو داود (2131) ، والدارقطني 3/250 ، والبيهقي 7/157 من طريق سعيد بن المسيب ، عن رجلٍ من الأنصار يقال له : بصرة ، قال : تزوجت امرأة بكرًا ، فدخلت عليها فإذا هي حبلى ، فقال النَّبِيُّ ﷺ : ((...))
 ...
³ () أخرجه : مسلم 5/48 (1594) (97) و (99) و 5/49 (1594)
 (100) ، والنسائي 7/272 و 273 ، وأبو يعلى (1226) ، والطحاوي في " شرح المعاني " 4/68 ، والبيهقي 5/291 من حديث أبي سعيد الخدري ، قال : أتى رسول الله ﷺ : ((...))
 ...
 ... ((...)) .

وَأَبُو دَاوُدَ (1) وَابْنُ مَاجَهَ (1875) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي " الْكَبْرَى " (5387) وَ (5389) ، وَأَبُو يَعْلَى (2526) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي " شَرْحِ الْمَعَانِي " 4/365 ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ 235-3/234 وَ 235 ، وَالْبَيْهَقِيُّ 7/117 مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ جَارِيَةَ بَكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ . (3) .

¹ () أَخْرَجَهُ : أَحْمَدُ 1/273 ، وَأَبُو دَاوُدَ (2096) ، وَابْنُ مَاجَهَ (1875) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي " الْكَبْرَى " (5387) وَ (5389) ، وَأَبُو يَعْلَى (2526) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي " شَرْحِ الْمَعَانِي " 4/365 ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ 235-3/234 وَ 235 ، وَالْبَيْهَقِيُّ 7/117 مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ جَارِيَةَ بَكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ . (3) .

وَأَبُو دَاوُدَ (1) وَابْنُ مَاجَهَ (1875) ، وَالنَّسَائِيُّ فِي " الْكَبْرَى " (5387) وَ (5389) ، وَأَبُو يَعْلَى (2526) ، وَالطَّحَاوِيُّ فِي " شَرْحِ الْمَعَانِي " 4/365 ، وَالدَّارِقُطْنِيُّ 235-3/234 وَ 235 ، وَالْبَيْهَقِيُّ 7/117 مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : أَنَّ جَارِيَةَ بَكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ . (3) .

² () نَقَلَ الْأَثْرَمَ وَالْمِيمُونِي عَنْهُ أَنَّهُ يَمْلِكُ تَزْوِيجَهَا ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخُرْقِيِّ . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ : إِذَا بَلَغَتْ تِسْعَ سِنِينَ فَلَا يَزُوجُهَا أَبُوهَا وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا بِإِذْنِهَا . وَجِهَ الْأَوْلَى : وَهِيَ الصَّحِيحَةُ : أَنَّ مَنْ لَمْ يَفْتَقِرْ نِكَاحَهَا إِلَى نِطْقِهَا مَعَ قَدْرَتِهَا عَلَى النِّطْقِ لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى رِضَاهَا قِيَاسًا عَلَى الْبِكْرِ الصَّغِيرَةِ . وَجِهَ الثَّانِيَةُ : أَنَّهَا تَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِي مَالِهَا بِنَفْسِهَا فَلَمْ يَمْلِكِ الْأَبُ إِجْبَارَهَا . انظُرْ : الْمَسَائِلُ الْفَقْهِيَّةُ مِنْ كِتَابِ الرَّوَايَتَيْنِ وَالْوَجْهَيْنِ 2/81 .

³ () أَخْرَجَهُ : الشَّافِعِيُّ فِي " مَسْنَدِهِ " (1459) وَ (1460) بِتَحْقِيقِي وَفِي " السِّنَنِ الْمَأْثُورَةِ " ، لَهُ (590) ، وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ (14831) ، وَالْحَمِيدِيُّ (843) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (36282) ، وَأَحْمَدُ 4/375 وَ 376 ، وَالْبَخَارِيُّ 4/252)

...
 ...
 ...
 ...
 ... (1) ...
 ...
 ... (2) ...
 ... : ...
 ...
 ... (3) ...
 ...
 ... (4) ...

¹ () أخرجه : الطيالسي (185) ، وأحمد 1/102 ، وابن ماجه (2249) ، والترمذي (1284) ، والدارقطني 3/66 وفي " علله " 3/575 ، والحاكم 2/155 و 125 ، والبيهقي 9/127 من حديث علي بن أبي طالب ، قال : وهب لي رسول الله ﷺ ...
² () انظر : المغني 10/459 ، والمسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين 2/367 .
³ () انظر : المغني 10/460 .
⁴ () أخرجه : مالك في " الموطأ " (2188) ، والشافعي في " مسنده " (1057) بتحقيقي ، وأحمد 4/268 و 269 و 270 و 273 و 276 ، والبخاري 3/206 (2587) و

...
 ...
 ...
 ... (1) ... (2) ...
 ...
 ...
 ... (3) ...

3/224

(2650) ، ومسلم 5/65 (1623) (9) و (10) و (11)
 و (12) و (13) و 5/66 (1623) (14) و (15) و (16)
 و (17) و 5/67 (1623) (18) ، وأبو داود (3542) و
 (3543) ، وابن ماجه (2375) و (2376) ، والترمذي
 (1376) ، والنسائي 6/258 و 259 و 260 و 261 و 262
 وفي " الكبرى " ، له (6508)

و (6509) ، وابن الجارود (991) و (992) ، وابن حبان
 (5097) - (5107) ، والدارقطني 3/42 من طرق عن
 النعمان بن بشير ، به .

¹ () انظر : المغني 6/298 ، والشرح الكبير 6/294 .

² () انظر : الشرح الكبير 6/296 .

³ () نقل أبو طالب عنه : يرد في حياته وبعد موته وهو

اختيار ابن بطة وأبي حفص .

ووجهها : أنَّ الرجوع فيها إثمًا كان لأجل أن لا يحصل
 بينهم التباغض والعداوة ، وهذا المعنى موجود بعد الموت
 فيجب الرجوع فيها لوجود المعنى في ذلك . =

= ونقل الميموني وبكر بن محمد : أنَّه لا يرجع فيه موته

وهو اختيار أبي بكر الخلال وأبي بكر

عبد العزيز والخرقي .

ووجهها : أنَّ هذا رجوع يتعلق بالهبة فسقط بالموت ،
 دليله : رجوع الأب على ابنه في الهبة ، أنَّه بموت الأب
 يسقط حق الرجوع لبقية الورثة كذلك ها هنا .

انظر : المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين
1/439 .

انظر : المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين
1/439 .

... (1) ...
...
... (2) ...
... (3) ...
... (4) ...
... (5) ...

1 () الطلاق : 1 .
2 () أخرجه : الدارقطني 4/7 ، ومن طريقه ابن الجوزي
في " العلل المتناهية " 2/638 ، بهذا الإسناد .
3 () زاد بعدها في (ص) : « مره » .
4 () أخرجه : أحمد 3/386 ، وعبد الله بن لهيعة ضعيف .
5 () تحرف في (ص) إلى : « عتاب » .

... (1) ...
 ... : ... : ...
 ... (2) ...
 ... : ... (3) ...
 ... : ...
 ... : ...

1 () في " صحیحہ " 4/181 (1471) (7) .
 2 () (« كان قد سقطت من (ص) » .
 3 () سقطت من (ص) .

(1) ...
 (2) ...
 (3) ...
 (4) ...
 (5) ...
 (6) ...
 (7) ...

-
- 1 () في " المحلي " 11/216 .
 - 2 () زاد بعدها في (ص) : (« محمد ») .
 - 3 () في " المحلي " 11/216 .
 - 4 وأخرجه : ابن أبي شيبة 4/58 و 59 .
 - 5 () المصنف 4/57 .
 - 6 () أخرجه : عبد الرزاق (10966) ، وابن أبي شيبة 4/57 .
 - 7 () سقطت من (ص) .

((١٨)) : ((١٧١٨) ٥/١٣٢) .
 ((١٨٢ : البقرة) .
 ((سقطت من (ص) .
 ((في " صحيحه " ٥/٩٧ (١٦٦٨) (٥٦) و (٥٧) .
 وأخرجه : الحميدي (٨٣٠) ، وأحمد ٤/٤٢٦ و ٤٢٨ و ٤٣٩
 و ٤٤٠ و ٤٤٦ ، وأبو داود
 (٣٩٥٨) و (٣٩٥٩) و (٣٩٦١) ، وابن ماجه (٢٣٤٥) ،
 والترمذي (١٣٦٤) ، والنسائي ٤/٦٤ وفي " الكبرى " ،
 له (٤٩٧٤) ، والبيهقي ١٠/٢٨٦ من طرق عن عمران
 ابن حصين ، به .
 ((أخرجه : أحمد ٥/٧٤ و ٧٥ ، وأبو داود (٣٩٣٣) ،
 والنسائي في " الكبرى " (٤٩٧٠) ، والطحاوي في " شرح المعاني " ٣/١٠٧ وفي شرح " المشكل " ، له (٥٣٨١) و (٥٣٨٢) ، والبيهقي ١٠/٢٧٣ ، وقد أعله النسائي بالإرسال كما في " تحفة الأشراف " ١/١٨٨ (١٣٤) .

1 () في " صحيحه " ٥/١٣٢ (١٧١٨) (١٨) .
 2 () البقرة : ١٨٢ .
 3 () سقطت من (ص) .
 4 () في " صحيحه " ٥/٩٧ (١٦٦٨) (٥٦) و (٥٧) .
 وأخرجه : الحميدي (٨٣٠) ، وأحمد ٤/٤٢٦ و ٤٢٨ و ٤٣٩
 و ٤٤٠ و ٤٤٦ ، وأبو داود
 (٣٩٥٨) و (٣٩٥٩) و (٣٩٦١) ، وابن ماجه (٢٣٤٥) ،
 والترمذي (١٣٦٤) ، والنسائي ٤/٦٤ وفي " الكبرى " ،
 له (٤٩٧٤) ، والبيهقي ١٠/٢٨٦ من طرق عن عمران
 ابن حصين ، به .
 5 () أخرجه : أحمد ٥/٧٤ و ٧٥ ، وأبو داود (٣٩٣٣) ،
 والنسائي في " الكبرى " (٤٩٧٠) ، والطحاوي في " شرح المعاني " ٣/١٠٧ وفي شرح " المشكل " ، له (٥٣٨١) و (٥٣٨٢) ، والبيهقي ١٠/٢٧٣ ، وقد أعله النسائي بالإرسال كما في " تحفة الأشراف " ١/١٨٨ (١٣٤) .

المعنى (6) : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
المعنى : (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .

⁶ () في (ص) : ((إجباراً)) بإسقاط كلمة : ((قسمة)) .
219